

أثر التركيز البنكي على الاستقرار المالي

(دراسة تطبيقية على البنوك السعودية)

البروفسورة د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن

أستاذة المحاسبة

جامعة الملك عبد العزيز-كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة

المملكة العربية السعودية-جدة

ريا محمد إبراهيم النضيعي

جامعة الملك عبد العزيز-كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة

المملكة العربية السعودية-جدة

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر التركيز البنكي على الاستقرار المالي (دراسة تطبيقية على البنوك السعودية). حيث استخدمت الدراسة التركيز البنكي كمتغير مستقل تم قياسه بمقياس التركيز لأكثر ثلاثة بنوك في القطاع ومؤشر ليرنر اندكس، وتم قياس المتغير التابع الاستقرار المالي بمقياس مخاطر الائتمان (مؤشر القروض غير العاملة) و(مؤشر مخصص الانخفاض في القيمة) للأنشطة البنكية التقليدية والحديثة. وشملت عينة الدراسة البنوك التجارية التقليدية السعودية وعددها ثمانية بنوك لفترة الزمنية (2013 إلى 2020). لاختبار الفرض الرئيسي بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز البنكي والاستقرار المالي، وقد استخدمت الدراسة لاختبار الفرضية الإحصاء الوصفي، واختبار هوسمان، وتحليل الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة بالنسبة لمخاطر الائتمان للأنشطة البنكية التقليدية إلى وجود تأثير معنوي وموجب لمخاطر الائتمان (مؤشر مخصص الانخفاض في القيمة)، أما مخاطر الائتمان (مؤشر القروض غير العاملة) بتأثير معنوي وسالب. وكذلك مخاطر الائتمان للأنشطة الحديثة حيث تأثرت مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) للأنشطة خارج الميزانية بتأثير معنوي وسالب. وتوصي الدراسة البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لخفض التركيز البنكي في القطاع. وتجنب زيادة مخاطر الائتمان لما لها من تأثير على الاستقرار المالي في القطاع البنكي.

الكلمات المفتاحية: التركيز البنكي، المخاطر الائتمان، الاستقرار المالي، البنوك التجارية

The effects of bank concentration on financial stability (An applied study on Saudi banks)

Ibrahim Abdul Rahman Professor Najla
Professor –Accounting department
King Abdulaziz University, Accounting department
Kingdom of Saudi Arabia, Jeddah

Raya Mohammed Ibraheem Alnofaie
King Abdulaziz University, Accounting department
Kingdom of Saudi Arabia, Jeddah

Abstract:

The study aimed to identify the effects of bank concentration on financial stability, an applied study on Saudi banks. The study used a bank concentration as independent variable, measured by two indicators, the concertation of the biggest three banks, and Lerner index. The study dependent variable financial stability measured by credit risks (non-performing loan ratio) and (provision decline value ratio) of traditional bank activities and modern activities. The sample of the study are commercial banks of eight banks, for the period of (2013-2020). To test the main hypotheses of there are statistically significant between bank concentration and financial stability, the study applied descriptive statistics, Hausman test, and multiple linear regression to test the hypotheses. The study's results, a significant impact of bank concentration on bank's traditional activities credit risks (provision decline value ratio) as positive significant impact, and negative significant impact on (non-performing loans ratio). Moreover, bank's modern activities as off balance sheet activity credit risk the study found a negative significant at low level. The study recommends banks needs to develop their activities to reduce bank concentration in the bank industry. Avoid increases of credit risks as shows impact on financial stability in the bank industry.

Keywords: financial risks, credit risks, Bank concentration, commercial Banks

المقدمة :

يمثل الاستقرار المالي أحد الانشغالات الهامة لتطوير القطاع المالي وذلك عبر التأقلم مع مختلف الأزمات التي قد يواجهها، (حسيني وآخرون، 2021، 74). فاستقرار القطاع البنكي يضمن استقرار الاقتصاد بشكل عام، فعدم الاستقرار المالي والبنكي يقود إلى ظهور حالة عدم التأكد مما يؤثر على المودعين والمقرضين لمعرفة مدى سلامة البنوك ومدى إمكانية تعثرها لذا قياس مؤشرات الاستقرار المالي في البنوك تنذر مبكراً لأي بوادر أزمات قبل حدوثها لاتخاذ الإجراءات اللازمة (دردور وآخرون، 2020، 50).

1- الإطار العام للدراسة :

1-1 مشكلة الدراسة :

تتمثل في السؤال الرئيسي ما أثر التركيز البنكي على الاستقرار المالي.
ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ما أثر التركيز البنكي على قوة البنك (بناء على معيار الحصة السوقية لحجم القروض)؟
- ما أثر التركيز البنكي على مخاطر الائتمان؟

1-2 هدف الدراسة :

يتمثل في معرفة أثر التركيز البنكي على الاستقرار المالي.
ويتفرع منه الأهداف التالية :

- معرفة أثر التركيز البنكي على قوة البنك (بناء على معيار الحصة السوقية لحجم القروض).
- معرفة أثر التركيز البنكي على مخاطر الائتمان.

1-3 أهمية الدراسة :

تكمن في إلقاء الضوء على درجة تركيز القطاع البنكي حيث برزت أهمية فكرة التركيز البنكي من أجل إنشاء بنك أقوى لديه أنظمة مالية أكثر استقراراً، مما يؤثر على الاستقرار النظام البنكي (سليمان، 2020، 1100)، ومدى قدرة البنك على تحقيق التزاماته دون معوقات أو دعم حكومي، بما يحقق استمراريته ومواصلة البنك في القيام

بنشاطه (توفيق، 2015، 541). لذا تهتم الباحثان بدراسة أثر التركيز البنكي على الاستقرار المالي.

1-4 فروض الدراسة:

يتمثل الفرض الرئيسي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز البنكي والاستقرار المالي.

ويتفرع منه الفروض التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز البنكي وقوة البنك (بناء على معيار الحصة السوقية لحجم القروض).
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز البنكي ومخاطر الائتمان.

1-5 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بقياس التركيز البنكي، للدلالة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية السعودية، وتم قياس الاستقرار المالي بقياس مخاطر الائتمان.

اعتمدت على مصادر البيانات الثانوية التي عالجت موضوع الدراسة من خلال المراجع والمقالات العربية والأجنبية ذات العلاقة، والمصادر الأولية من خلال القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية التقليدي في القطاع البنكي السعودية للفترة من عام (2013 إلى 2020م). بسبب ان هذه الفترة تضمنت أحداث متعددة مثل ظهور اندماجات كيانات كبيرة في القطاع البنكي خلال الأعوام (2018 و 2020) ظهور أزمة الوباء العالمي في عام (2020) تؤثر في القطاع البنكي السعودي والتي بدورها تسهم في إضفاء تحديات لقياس التركيز البنكي والاستقرار المالي.

1-6 الدراسات السابقة:

دراسة Cuesta, et al (2019) بعنوان تركيز القطاع البنكي، المنافسة، والاستقرار المالي: دراسة لدول البلطيق. هدفت الدراسة الى توضيح العلاقة غير الخطية بين المنافسة ومخاطر البنك لدول البلطيق (استونيا، لاتفيا، وليتوانيا) للفترة (2000-2014). وتم قياس المنافسة باستخدام مؤشرين، مؤشر قوة السوق ومؤشر ليرنراندكس في حين اعتمد مؤشر التنبؤ بالإفلاس Z - score

وخسائر الائتمان لقياس مخاطر البنك. وتوصلت لعلاقة غير خطية بين المنافسة والاستقرار المالي، وهذا يرجح أن تؤدي المنافسة إلى تفاقم سلوك المخاطرة الفردي للبنوك ويمكن أن تضر باستقرار القطاع البنكي. وأوصت الدراسة أنه يجب على صانعو السياسات من المشرعين التشديد على الاندماجات والاستحوادات لتجنب الزيادة الجوهرية في التركيز البنكي للقطاع.

دراسة Aldomy et al (2020) بعنوان التركيز البنكي ومخاطر المالية في الأردن. هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين التركيز البنكي والمخاطر المالية في الأردن للفترة (2005 إلى 2016). وتم قياس المخاطر المالية بمؤشرين مؤشر التنبؤ بالإفلاس $Z - score$ ، ومؤشر القروض الغير عاملة. وقياس التركيز البنكي بثلاث مؤشرات (مؤشر ليرنر اندكس، مؤشر التركيز البنكي، ومؤشر هيرفيندال هيرشمان). وتوصلت أن التركيز البنكي ذو علاقة إيجابية مع المخاطر المالية باستخدام مؤشر القروض الغير عاملة. وأوصت الدراسة بأن بيئة القطاع البنكي بتركز أقل يسهم في مخاطر مالية أقل، لذا على البنك المركزي الأردني أن يقلل من قيود دخول القطاع البنكي لزيادة المنافسة في القطاع البنكي.

دراسة Alyousfi et al (2020) بعنوان أثر المنافسة والتركز البنكي على سلوك المخاطرة والاستقرار، للدول الخليج العربي. وهدفت الدراسة لمعرفة أثر المنافسة والتركز على عدم استقرار البنك قبل وبعد لأزمة المالية للفترة (1998-2016)، وتم قياس المنافسة بمؤشر ليرنر اندكس، والتركز لأكبر خمسة بنوك، ومؤشر هيرفيندال هيرشمان، وقياس سلوك المخاطرة مخاطر الائتمان القروض غير العاملة وقياس الاستقرار بقياس مؤشرات التنبؤ بالإفلاس $Z-score$. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع المنافسة وارتفاع التركيز البنكي يؤدي الى عدم الاستقرار المالي. وأوضحت الدراسة أن خلال فترة الازمة المالية (2008) انخفاض المنافسة بين البنوك وانخفاض المخاطر حافظ على الاستقرار المالي لبنوك دول الخليج العربي. وأيضاً أن انخفاض المنافسة وانخفاض التركيز البنكي في القطاع البنكي يزيد من المخاطرة لكلا من البنوك ذات أقل سيولة والبنوك صغيرة الحجم تؤدي إلى عدم استقرار المالي للنظام البنكي. في حين الدول ذات قوة عالية في الرقابة، وانضباط عالي للسوق يخفض من سلوك المخاطرة وبالتالي يزيد من الاستقرار المالي. أظهرت النتائج توجه للنظريتين المنافسة والاستقرار والمنافسة وعدم الاستقرار. وأوصت بأهمية التشريعات التنظيمية وهيكل السوق للاستقرار المالي.

- أهم ما يميز الدراسة الحالية :

- 1- نوع القطاع: القطاع البنكي المتمثل في البنوك التقليدية السعودية.
- 2- نوع القياسات: حيث تقيس الباحثان في الدراسة الحالية علاقة التركيز بالاستقرار المالي بقياس مخاطر الائتمان من خلال مؤشرين (مؤشر القروض الغير عاملة) (ومؤشر مخصص الانخفاض في القيمة) لكلا من الأنشطة البنكية التقليدية والحديثة.

2- الإطار النظري:

2-1-1- التركيز البنكي والاستقرار المالي:

يعرف التركيز على أنه "درجة سيطرة البنوك الكبيرة على النشاط الاقتصادي يمكن أن تزيد مستويات التركيز بسبب التوسع الكبير، للبنوك المهيمنة في السوق" (النواس، 2018، 110).

ومفهوم الاستقرار المالي: "النظام المالي يكون مستقرا إذا كان قادرا على تخصيص الموارد بكفاءة وامتصاص الصدمات، ولا يترك أثراً على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى، أو يكون مصدراً للصدمات" (بن الدين وآخرون، 2019، 92). وعرف أيضاً "أن النظام المالي المستقر لا يكون مصدراً في حد ذاته للصدمات، ويؤدي دوره على أتم وجه في تعبئة المدخرات، وتوزيع المخاطر، وتخصيص الموارد" (عبد الغاني، 2016، 110).

من خلال الأدبيات المذكورة أعلاه تعرف الباحثان الاستقرار المالي: بأنه قدرة القطاع البنكي على مواجهة المخاطر ومقاومة الصدمات دون جلب آثار تراكمية من شأنها أن تحول دون تحقيق الاستقرار المالي للقطاع البنكي.

2-1-2 قوة السوق بفرضية التركيز:

2-1-2-1 فرضيات علاقة التركيز والاستقرار المالي:

أ- التركيز وعدم الاستقرار المالي: توضح أن التركيز العالي يؤدي لمخاطر أعلى حيث أن البنوك تطلب معدل فوائد أعلى على القروض في حال كانت المنافسة أقل في السوق وبالتالي زيادة الفرص للقروض المتعثرة مما يؤدي بالبنك للتعثّر (Aldomy et al, 2020, 33). ومن الدراسات التي تؤيد هذه الفرضية دراسة (Fiordelisi et al

(2014), , ودراسة (Kasman et al, 2015) ودراسة (Li,2019) ودراسة (Alyousfi et al, 2020).

ب- فرضية التركيز والاستقرار المالي: توضح أن التركيز العالي في النظام البنكي يكون أكثر استقراراً، وذلك لأن النظام البنكي الأعلى تركيزاً أكثر حماية ضد المخاطر. حيث تم قياس أزمة النظام البنكي مع مخاطر الائتمان للقروض غير العاملة وضحت أن التركيز البنكي العالي يخفف الأزمة في النظام البنكي ويخفض مخاطر الائتمان للقروض غير العاملة (Cifter,2015,118). ومن الدراسات التي تؤيد هذه الفرضية دراسة (Deltuvaite,2010)، ودراسة (Fu et al,2014)، ودراسة (Alyousfi et al, 2020).

2-2-1-2 خصائص الاستقرار المالي:

1- أن يكون النظام المالي مستقر وقادر على تسهيل الكفاءة وتخصيص الموارد الاقتصادية.

2- أن يتم تقييم المخاطر المالية بدقة وقيمة معقولة، وبإدارة جيدة.

3- أن يكون النظام المالي في حالة تمكنه من استيعاب الوضع المالي بشكل فعال واستيعاب الصدمات الاقتصادية في الواقع.

أما في حال لم تتوفر أي من هذه الخصائص وحدة أو مجتمعة فأن النظام المالي يظهر عدم الاستقرار (Cuestas, et al, 2019,215).

2-2-1-3 الإجراءات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي:

تتخذ الإجراءات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي في كلا من في الظروف العادية، وفي مرحلة ظهور بؤادر الاختلالات، ومرحلة وقوع الأزمة (بن دين وآخرون، 2019، 93).

وبالتالي تتخذ السلطات التشريعية إجراءات وقائية تذلل خطر عدم الاستقرار المالي والتي تتضمن القوانين والتشريعات-وذلك للحد من تأثيراً الازمات حال وقوعها في الظروف العادية، أما في مرحلة ظهور بؤادر الاختلالات التي تظهر داخل القطاع المالي، تقوم السلطات التشريعية بإجراءات تصحيحية من خلال مراجعة التنظيم والرقابة وإدارة الأزمات خوفاً من انتقال هذه الاختلالات للقطاع الحقيقي، أما في حين وقوع الأزمة

تنتقل الاختلالات إلى القطاع المالي والحقيقي فتستلزم وضع سياسات لتعزيز قدراته على استيعاب الصدمات (محمد الأمين، 2016، 132).

2-1-3- قوة السوق بفرضية الحصص السوقية:

تعرض الفرضيات تفسيراً لقوة السوق بتفسير العلاقة بفرضية الحصة السوقية، تظهر الاختلافات في كفاءة البنوك، وتشتمل داخل السوق تخلق عدم مساواة في الحصص السوقية، إذ أن المستويات الأعلى من الكفاءة ترتبط بحصص سوقية أكبر لعدد محدود من البنوك، وبالتالي مستويات مرتفعة من الأداء، ومؤدية لعلاقة موجبة بين الحصة السوقية والربح، حيث أن البنوك الأكثر كفاءة يزداد حجمها وحصتها السوقية، وبالتالي تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية عبر تركيز السوق (عناسوة وآخرون، 2012، 67).

وفي حين تفسر فرضية (الهيكل - السلوك - الأداء)، قوة السوق من حيث خصائص الهيكل السوق البنكي من ناحية عدد البنوك ونسبة تركيزها وحجم مساهمتها في السوق، ويشير أيضاً إلى سلوك البنوك وما يتوقف على الخصائص الاقتصادية وإدارة البنك للتكاليف والمفاضلة بين العوائد والمخاطر وكفاءة الحجم والالتزامات، ويشير الأداء في هذه الفرضية بتأثير بكل من هيكل السوق البنكي وكفاءة الإدارة مقارنة بذلك التكاليف بالأرباح البنكية والتكاليف بالأرباح الحدية (حمدان، 2014، 334). وباعتبار أن الاستقرار المالي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي ويعتبر القطاع لبنكي داعماً لذلك، فاستقرار القطاع البنكي يعني استقرار الاقتصاد بشكل عام، وأن أي هزة في بنك واحد يؤدي إلى صدمات قد تقود إلى أزمة مالية أو اقتصادية (محبوب وآخرون، 2020، 414).

2-2 المخاطر المالية:

تعمل البنوك التجارية في بيئة عالية المخاطر فتعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من طبيعة العمل البنكي حيث تعد البنوك أكثر الكيانات الاقتصادية حساسية للمخاطر، فقد تراقق تطور الصناعة البنكية وتنوع منتجاتها وارتفاع حدة المنافسة بين البنوك مع مواجهة البنوك للعديد من المخاطر التي لا يمكن تجنبها بشكل نهائي، إلى جانب تنوع المخاطر وتفاوت درجة حدتها من بنك لآخر (العلي، 2018، 182). وزاد الاهتمام بقياس درجة المخاطر المتعلقة بأعمال البنوك لما لها من تأثير جوهري على معدلات ومؤشرات العوائد والأرباح وتأثيرها على قدرة البنك على البقاء والاستمرار (الباز، 2019، 455). أن البنوك تحرص على إدارة الموجودات والمطلوبات بهدف الموازنة بين الأهداف البنكية

في تحقيق الربحية والسيولة والأمان وهو ما يحقق الكفاءة والفاعلية المطلوبة (مفتاح، 2018، 140).

2-2-1- استراتيجية البنوك في التركيز على المخاطر:

إن الاستراتيجية السائدة قبل حدوث الأزمة المالية العالمية أزمة العقار (2008) التنوع في الأنشطة بين التقليدية والحديثة لتحقيق الاستقرار المالي إلا أنه خلال فترة الأزمة المالية كان الأفضل للبنوك التركيز على الأنشطة التقليدية كالاتئمان والاستثمار والودائع بدلا عن التركيز في الأنشطة الحديثة في تنوع الأنشطة والاستثمارات، وذلك لأن التنوع في الأنشطة قد يزيد من عدم الاستقرار أو قد يزيد من درجة المخاطر في وضع السوق الغير مستقر كحدث الأزمة المالية العالمية أزمة العقار (2008)، كما أشارت دراسة (2020, kim et al) والتي طبقت على (34) دولة عاكسة بذلك التأثير المالي العالمي، بأنه على الرغم من تشجيع التنوع في الأنشطة لغرض خفض المخاطر وضحت ان العلاقة بين أثر تنوع الأنشطة والاستقرار المالي علاقة غير خطية (Kim et al, 2020, 103). وبما ان البنوك تتعرض للمخاطر المالية نتيجة للأنشطة التي تمارسها ولهدف تحقيق التوازن بين المخاطر المصاحبة وعائد الأنشطة، يتم تحليل وقياس وتقييم المخاطر المالية لكافة الجوانب الكمية والنوعية مع الأخذ في الاعتبار قدرة البنك على المتابعة والتحكم في المخاطر ومواجهتها والعمل على تخفيفها (الباز، 2019، 457).

لذا فإن توسع البنوك في الدخل بفائدة التقليدي مرهون بعدة قيود منها الاستقرار السكاني وشدة المنافسة، وتناثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة وبالتالي زيادة المخاطر. تشير النظرية التقليدية للبنوك إلى أن البنوك عليها تنوع الائتمان في قطاعات السوق للتقليل من مخاطر القروض، في حين ترى نظرية تباين المعلومات أن تنوع الائتمان في قطاعات السوق يخفض من تكلفة الوساطة المالية (Raei et al, 2016, 63). أن البنوك تلجأ لزيادة الدخل من الأنشطة الحديثة بغير فائدة كنوع من الاستقرار وبدرجة أكبر من الدخل التقليدي كونها تعتمد المزيج المتنوع من الأنشطة البنكية وبالتالي تحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك (شنيت وآخرون، 2018، 6).

ولقد وضحت دراسة (2013، Karim et al) التي طبقت على (14) دولة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التنبؤ بالأزمات البنكية له أثر جوهري لمخاطر الأنشطة خارج الميزانية على إجمالي المخاطر. وللإنذار المبكر للأزمات يدل نمو أسعار العقار كمؤشر

جيد لأنشطة خارج الميزانية قبل حدوث الأزمات. لذا اوصت الجهات النظامية الأخذ بالحسبان نتائج التنبؤ بالأزمات عند تنظيم البنوك والمخاطر المعرضة لها من الأنشطة خارج الميزانية، وذلك للسيطرة على إضرارها بمخاطر النظام ككل (Karim et al, 2013, 680). اما دراسة M.Amidu et al (2019) تؤكد أن استراتيجية البنك التي تعتمد بالغالب على الأنشطة بغير فائدة تكون أكثر مخاطرة وأقل مرونة للأزمات (M. Amidu et al, 2019, 401).

2-3- العلاقة بين التركيز البنكي والاستقرار المالي؛

أن العلاقة بين هيكل البنوك ومدى تأثيره على الاستقرار المالي من حيث أن القطاع البنكي الأقل تركزا يوجد به العديد من البنوك الصغيرة يكون أكثر عرضة للآزمات المالية من تركز القطاع البنكي لعدد قليل من البنوك الكبيرة وهذا يفسر الارتباط الإيجابي للتركز والاستقرار (حسيني، وآخرون، 2021، 82). يتيح حجم البنك الكبير فرص أكبر لتنويع المحافظ لأنها تكون قادرة على تنويع محفظة القروض بشكل أكثر كفاءة بسبب حجم الاقتصاديات والتفسير الموازي لقوة السوق والتطوير المالي (Pereira, et al, 2018، 2). التغيرات الهيكلية التي تشهدها الأسواق النقدية والمالية نتيجة التحرر المالي والعملة المالية، واتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال أدى إلى تعرضها إلى آزمات المخاطر المالية، ويرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع البنكي في ظل العملة المالية إلى زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق (شريط وآخرون، 2019، 12). وهناك طريقتان للبنك للتعامل مع المخاطر كاستراتيجية التنويع واستراتيجية التركيز، إلا أنه معظم قوانين الدول تمنع التركيز في الائتمان على مقترض واحد. وأظهرت لجنة بازل أن آزمات البنكية التي حدثت في الثلاثة العقود الماضية حدثت نتيجة التركيز، ومع ذلك تقوم بعض البنوك بالتركز في الإقراض على قطاع محدد حسب ما يضي للبنك من ميزة تنافسية (Raei et al, 2016، 63).

3- الدراسة التطبيقية:

3-1 الدراسة التحليلية:

3-1-1 قياس التركيز البنكي:

أ- قياس التركيز: التركيز البنكي لأكثر ثلاثة بنوك في القطاع البنكي السعودي:

التركز البنكي لأكثر ثلاث بنوك في القطاع البنكي السعودي من حيث حجم القروض خلال فترة الدراسة (2013م-2020م):

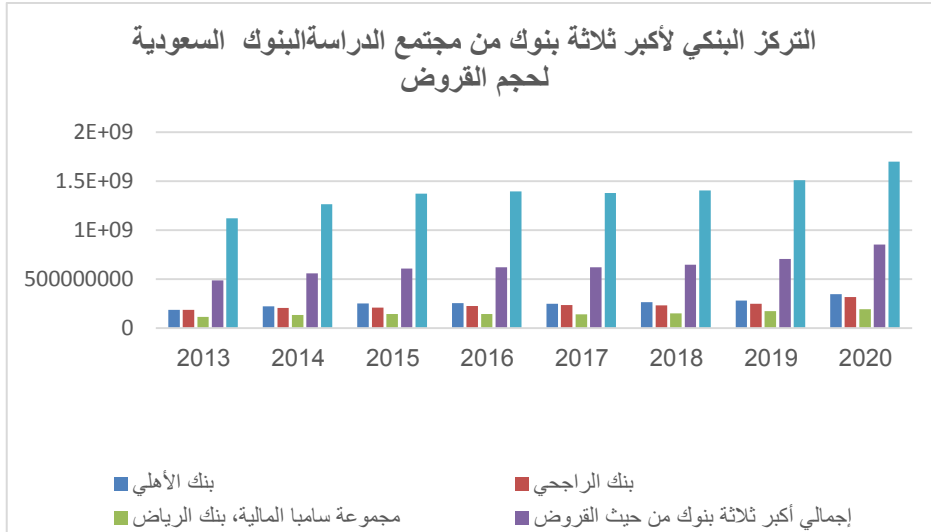
تم قياس التركيز بالمعادلة التالية:

التركز البنكي لأكثر ثلاثة بنوك من حيث حجم القروض في مجتمع الدراسة البنوك السعودية = إجمالي أكبر ثلاثة بنوك من حيث حجم القروض في مجتمع الدراسة البنوك السعودية ÷ إجمالي حجم القروض لمجتمع الدراسة البنوك السعودية.

جدول (1) التركيز البنكي لأكثر ثلاث بنوك في القطاع البنكي السعودي من حيث حجم القروض خلال فترة الدراسة (2013م-2020م):

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	التركز البنكي لأكثر ثلاثة بنوك من مجتمع الدراسة البنوك السعودية من حيث حجم القروض
٣٤٦٧.٨١٣٨ ريال (البنك الأهلي)	٢٨٢٢٨٨٧٦. ريال (البنك الأهلي)	٢٦٥.٦١٩٦٢ ريال (البنك الأهلي)	٢٤٩٢٣٤٢٤٦ ريال (البنك الأهلي)	٢٥٣٥٩٢١٤١ ريال (البنك الأهلي)	٢٥٢٩٤.٠٠٩١ ريال (البنك الأهلي)	٢٢.٧٢٢٢٦٣ ريال (البنك الأهلي)	١٨٧٦٨٧.٣٧ ريال (البنك الأهلي)	أول أكبر بنك من مجتمع الدراسة البنوك السعودية
٣١٥٧١٢١.١ ريال (مصرف الراجحي)	٢٤٩٦٨٢٨.٥ ريال (مصرف الراجحي)	٢٣١٧٥٨٢.٦ ريال (مصرف الراجحي)	٢٣٣٥٣٥٥٧٣ ريال (مصرف الراجحي)	٢٢٤٩٩٤١٢٤ ريال (مصرف الراجحي)	٢١.٢١٧٨٦٨ ريال (مصرف الراجحي)	٢٠.٥٩٣٩٦٠ ريال (مصرف الراجحي)	١٨٦٨١٣٢٢٥ ريال (مصرف الراجحي)	ثاني أكبر بنك من مجتمع الدراسة البنوك السعودية
١٩١٣٤٦٦٣٥ ريال (بنك الرياض)	١٧٣٩٨١٩٩٩ ريال (بنك الرياض)	١٥١.٢٤٨٣٠ ريال (بنك الرياض)	١٣٨٨٣٧٦١٨ ريال (بنك الرياض)	١٤٢٩.٩٣٦٧ ريال (بنك الرياض)	١٤٤٦٧٣٨٣. ريال (بنك الرياض)	١٣٣٤٩.٢٧٤ ريال (بنك الرياض)	١١٣٤٥٥٣٦٩ ريال (بنك سامبا)	ثالث أكبر بنك من مجتمع الدراسة البنوك السعودية
٨٥٣٧٦٦٨٧٤ ريال	٧.٥٩٥٣٥٦٤ ريال	٦٤٧٨٤٩٩٨ ريال	٦٢١٦.٧٤٣٧ ريال	٦٢١٩٥٥٦٢٢ ريال	٦.٧٨٣١٧٨٩ ريال	٥٦.١٥٢٥٩٧ ريال	٤٨٧٩٥٥٦٣١ ريال	إجمالي لأكثر ثلاثة بنوك من مجتمع الدراسة البنوك السعودية من حيث حجم القروض
١٦٩٧٣.٦٩٦٣ ريال	١٥.٧٧٢٤٩٥٦ ريال	١٤.٦١.٣٢٠٠ ريال	١٣٧٨٣.٩٢١٥ ريال	١٣٩٤٢٥٣٤٦ ريال	١٣٧١٢٦٤٩٣٩ ريال	١٢٦٥٥٧٤٦٨٥ ريال	١١١٩٥٨.١٢٩ ريال	إجمالي مجتمع الدراسة البنوك السعودية من حيث حجم القروض
%٥٠.٣٠	%٤٦.٨٢	%٤٦.٠٧	%٤٥.١٠	%٤٤.٥٨	%٤٤.٣٣	%٤٤.٢٦	%٤٣.٥٨	نسبة التركيز البنكي لإجمالي أكبر ثلاثة بنوك من مجتمع الدراسة البنوك السعودية (من حيث حجم القروض)

الرسم البياني (1) التركيز البنكي لأكبر ثلاث بنوك في القطاع البنكي السعودي لحجم القروض



المصدر الباحثان باستخدام برنامج الإكسل

يتبين من الجدول رقم (1) أن:

التركز البنكي

كي لأكبر ثلاث بنوك في القطاع البنكي السعودي من حيث حجم القروض:

- في عام (2013) يعد البنك الأهلي الأكبر بقيمة (187687037 ريال)، مصرف الراجحي ثاني أكبر بنك بقيمة (186813225 ريال)، وبنك سامبا ثالث أكبر بنك بقيمة (113455369 ريال). حيث أن إجمالي لأكبر ثلاثة بنوك لحجم القروض بقيمة (487955631 ريال) من إجمالي البنوك السعودية لحجم القروض بقيمة (1119580129 ريال). نسبة التركيز البنكي لإجمالي أكبر ثلاثة بنوك في القطاع البنكي السعودي (من حيث حجم القروض) (43.58%).
- في عام (2014) يعد البنك الأهلي الأكبر بقيمة (220722363 ريال)، مصرف الراجحي ثاني أكبر بنك بقيمة (205939960 ريال)، وبنك الرياض ثالث أكبر بنك بقيمة (133490274 ريال)، حيث أن إجمالي لأكبر ثلاثة بنوك لحجم

- القروض بقيمة (560152597 ريال)، من إجمالي البنوك السعودية من حيث بقيمة (1265574685 ريال). نسبة التركيز البنكي لإجمالي أكبر ثلاثة بنوك في القطاع البنكي السعودي (من حيث حجم القروض) (44.26%).
- في عام (2015) يعد البنك الأهلي الأكبر بقيمة (252940091 ريال)، مصرف الراجحي ثاني أكبر بنك بقيمة (210217868 ريال)، وبنك الرياض ثالث أكبر بنك بقيمة (144673830 ريال). حيث أن إجمالي لأكثر ثلاثة بنوك لحجم القروض بقيمة (607831789 ريال). من إجمالي البنوك السعودية لحجم القروض بقيمة (1371264939 ريال). نسبة التركيز البنكي لإجمالي أكبر ثلاثة بنوك في القطاع البنكي السعودي (من حيث حجم القروض) (44.33%).
- في عام (2016) يعد البنك الأهلي الأكبر بقيمة (253592141 ريال)، مصرف الراجحي ثاني أكبر بنك بقيمة (224994124 ريال)، وبنك الرياض ثالث أكبر بنك بقيمة (142909367 ريال)، حيث أن إجمالي لأكثر ثلاثة بنوك لحجم القروض بقيمة (621495632 ريال)، من إجمالي البنوك السعودية لحجم القروض بقيمة (1394245346 ريال). نسبة التركيز البنكي لإجمالي أكبر ثلاثة بنوك في القطاع البنكي السعودي (من حيث حجم القروض) (44.58%).
- في عام (2017) يعد البنك الأهلي الأكبر بقيمة (249234246 ريال)، مصرف الراجحي ثاني أكبر بنك بقيمة (233535573 ريال)، وبنك الرياض ثالث أكبر بنك بقيمة (138837618 ريال). حيث أن إجمالي لأكثر ثلاثة بنوك لحجم القروض بقيمة (621607437 ريال)، من إجمالي البنوك السعودية لحجم القروض بقيمة (1378309215 ريال) نسبة التركيز البنكي لإجمالي أكبر ثلاثة بنوك في القطاع البنكي السعودي (من حيث حجم القروض) (45.10%).
- في عام (2018) يعد البنك الأهلي الأكبر بقيمة (265061962 ريال)، مصرف الراجحي ثاني أكبر بنك بقيمة (231758206 ريال)، وبنك الرياض ثالث أكبر بنك بقيمة (151024830 ريال) حيث أن إجمالي لأكثر ثلاثة بنوك لحجم القروض بقيمة (647844998 ريال)، من إجمالي البنوك السعودية من حيث بقيمة (1406103200 ريال) نسبة التركيز البنكي لإجمالي أكبر ثلاثة بنوك في القطاع البنكي السعودي (من حيث حجم القروض) (46.07%).

- في عام (2019) يعد البنك الأهلي الأكبر بقيمة (282288760 ريال) مصرف الراجحي ثاني أكبر بنك بقيمة (249682805 ريال)، وبنك الرياض ثالث أكبر بنك بقيمة (173981999 ريال)، حيث أن إجمالي أكبر ثلاثة بنوك لحجم القروض بقيمة (705953564 ريال) من إجمالي البنوك السعودية لحجم القروض بقيمة (1507724956 ريال)، نسبة التركيز البنكي لإجمالي أكبر ثلاثة بنوك في القطاع البنكي السعودي (من حيث حجم القروض) (46.82%).

- في عام (2020) يعد البنك الأهلي الأكبر بقيمة (346708138 ريال)، مصرف الراجحي ثاني أكبر بنك بقيمة (315712101 ريال)، وبنك الرياض ثالث أكبر بنك بقيمة (191346635 ريال). حيث أن إجمالي أكبر ثلاثة بنوك لحجم القروض بقيمة (853766874 ريال)، من إجمالي البنوك السعودية لحجم القروض (1697306963 ريال). نسبة التركيز البنكي لإجمالي أكبر ثلاثة بنوك في القطاع البنكي السعودي (من حيث حجم القروض) (50.30%).

2- الحصص السوقية لحجم القروض لبنوك العينة خلال فترة الدراسة (2013-2020) :

جدول (2) الحصص السوقية لحجم القروض لبنوك العينة :

بنوك العينة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
بنك الرياض	١١,٧٢%	١٠,٥٥%	١٠,٥٥%	١٠,٢٥%	١٠,٠٧%	١٠,٧٤%	١١,٥٤%	١١,٢٧%
البنك الفرنسي	٩,٩٤%	٩,٢١%	٩,٠٠%	٩,٢٩%	٨,٨٥%	٨,٥٨%	٨,٣٤%	٧,٦٩%
البنك العربي	٧,٩٠%	٨,٢٠%	٨,٤٠%	٨,٢٨%	٨,٣١%	٨,٦١%	٧,٨٨%	٦,٦٨%
بنك الاستثمار	٤,٢٥%	٤,٥٤%	٤,٣٨%	٤,٣٢%	٤,٣٢%	٤,٢٣%	٣,٧٩%	٣,٢٤%
بنك الأول	٤,٧٩%	٥,١٥%	٥,٥٥%	٥,٢٢%	٤,٦٢%	٤,١١%	-	-
بنك ساب	٩,٤٨%	٩,١٠%	٩,١٥%	٨,٦٨%	٨,٤٩%	٧,٨٥%	٩,٦١%	٩,٠٣%
بنك سامبا	١٠,١٣%	٩,٨٠%	٩,٤٧%	٨,٩٨%	٨,٥٤%	٨,٠٩%	٨,٨٠%	٩,١٩%
بنك الأهلي	١٦,٧٦%	١٧,٤٤%	١٥,٣٣%	١٨,١٩%	١٨,٠٨%	١٨,٨٥%	٢١,٠٨%	٢٠,٤٣%
إجمالي الحصص السوقية لحجم القروض لبنوك العينة	٧٤,٩٨%	٧٣,٩٩%	٧٤,٩٤%	٧٣,٢١%	٧١,٢٨%	٧١,٠٥%	٦٩,٩٢%	٦٧,٥٤%

المصدر الباحثان باستخدام برنامج الإكسل

يتبين من الجدول رقم (2) كما يلي:

- حقق بنك الرياض أعلى نسبة حصة سوقية لحجم القروض في عام (2013) بقيمة (11.72%)، وأدنى نسبة حصة سوقية لعام (2017) بقيمة (10.07%).
- حقق بنك الفرنسي أعلى نسبة حصة سوقية لحجم القروض في عام (2013) بقيمة (9.94%)، وأدنى نسبة حصة سوقية لعام (2020) بقيمة (7.69%).
- حقق بنك العربي أعلى نسبة حصة سوقية لحجم القروض في عام (2018) بقيمة (8.61%)، وأدنى نسبة حصة سوقية لعام (2020) بقيمة (6.68%).
- حقق بنك الاستثمار أعلى نسبة حصة سوقية لحجم القروض في عام (2014) بقيمة (4.54%)، وأدنى نسبة حصة سوقية لعام (2020) بقيمة (3.24%).
- حقق بنك الأول أعلى نسبة حصة سوقية لحجم القروض في عام (2015) بقيمة (5.55%)، وأدنى نسبة حصة سوقية لعام (2018) بقيمة (4.11%).
- حقق بنك ساب أعلى نسبة حصة سوقية لحجم القروض في عام (2019) بقيمة (9.61%)، وأدنى نسبة حصة سوقية لعام (2018) بقيمة (7.85%).
- حقق بنك سامبا أعلى نسبة حصة سوقية لحجم القروض في عام (2013) بقيمة (10.13%)، وأدنى نسبة حصة سوقية لعام (2018) بقيمة (8.09%).
- حقق بنك الأهلي أعلى نسبة حصة سوقية لحجم القروض في عام (2019) بقيمة (21.08%)، وأدنى نسبة حصة سوقية لعام (2015) بقيمة (15.33%).
- أن أعلى نسبة لإجمالي الحصة السوقية لحجم القروض لبنوك العينة في عام (2013) بقيمة (74.98%)، وأدنى نسبة لإجمالي لحصة السوقية لحجم القروض لبنوك العينة لعام (2020) بقيمة (67.54%).

3-1-2- تحليل الاستقرار المالي:

1- تحليل مخاطر الائتمان للأنشطة البنكية التقليدية

أ- مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) للأنشطة التقليدية:

جدول (3) مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) للأنشطة التقليدية:

البنوك	المتوسط	الانحراف المعياري	الأعلى	الأدنى
بنك الرياض	2.83	1.64	6.21	1.09
بنك الفرنسي	6.40	2.20	10.96	4.23
البنك العربي	6.70	1.81	10.80	5.10

بنك الاستثمار	5.98	3.47	11.72	2.81
البنك الأول	8.23	4.99	17.19	3.84
بنك ساب	11.52	3.05	16.40	7.61
بنك سامبا	4.60	0.85	6.04	3.37
البنك الأهلي	13.70	3.07	20.14	9.70

المصدر الباحثان باستخدام برنامج الإكسل

- يتبين من الجدول (3) المخاطر الائتمان للأنشطة التقليدية خلال فترة الدراسة كما يلي:
- حقق بنك الرياض متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) (2.83)، بانحراف معياري (1.64)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (6.21)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (1.09)
 - حقق البنك الفرنسي متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) (6.40)، بانحراف معياري (2.20)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (10.96)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (4.23)
 - حقق البنك العربي متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) (6.70)، بانحراف معياري (1.81)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (10.80)، وعام (2017) الأدنى بنسبة (5.10).
 - حقق بنك الاستثمار متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) (5.98)، بانحراف معياري (3.47)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (11.72)، وعام (2013) الأدنى بنسبة (2.81).
 - حقق البنك الأول متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) (8.23)، بانحراف معياري (4.99)، ويعد عام (2018) الأعلى بنسبة (17.19)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (3.84).
 - حقق بنك ساب متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) (11.52)، بانحراف معياري (3.05)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (16.40)، وعام (2013) الأدنى بنسبة (7.61).
 - حقق بنك سامبا متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) (4.60)، بانحراف معياري (0.85)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (6.04)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (3.37).

- حقق البنك الأهلي متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) (13.70)، بانحراف معياري (3.07)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (20.14)، وعام (2014) الأدنى بنسبة (9.70).

ب- المخاطر الائتمان (مخصص القروض غير العاملة) للأنشطة التقليدية :

جدول (4) المخاطر الائتمان (مخصص القروض غير العاملة) للأنشطة التقليدية :

البنوك	المتوسط	الانحراف المعياري	الأعلى	الأدنى
بنك الرياض	2.31	1.05	5.00	1.56
بنك الفرنسي	4.95	2.20	8.79	2.04
البنك العربي	4.22	2.77	10.89	2.23
بنك الاستثمار	4.49	3.27	11.57	1.57
البنك الأول	5.55	3.38	10.94	2.30
بنك ساب	7.53	2.58	12.29	5.14
بنك سامبا	2.77	0.58	3.61	1.86
البنك الأهلي	9.20	2.55	14.04	5.39

المصدر الباحثان باستخدام برنامج الإكسل

يتبين من الجدول (4) المخاطر الائتمان (مخصص القروض غير العاملة) للأنشطة

التقليدية خلال فترة الدراسة كما يلي:

- حقق بنك الرياض متوسط مخاطر الائتمان (مخصص القروض غير العاملة) للأنشطة التقليدية (2.31)، بانحراف معياري (1.05)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (5.00)، وعام (2014) الأدنى بنسبة (1.56).

- حقق البنك الفرنسي متوسط مخاطر الائتمان (مخصص القروض غير العاملة) للأنشطة التقليدية (4.95)، بانحراف معياري (2.20)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (8.79)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (2.04).

- حقق البنك العربي متوسط مخاطر الائتمان (مخصص القروض غير العاملة) للأنشطة التقليدية (4.22)، بانحراف معياري (2.77)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (10.89)، وعام (2016) الأدنى بنسبة (2.23).

- حقق بنك الاستثمار متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) للأنشطة التقليدية (4.49)، بانحراف معياري (3.27)، ويعد عام (2019) الأعلى بنسبة (11.57)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (1.57).

- حقق البنك الأول متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) للأنشطة التقليدية (5.55)، بانحراف معياري (3.38)، ويعد عام (2018) الأعلى بنسبة (10.94)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (2.30).
- حقق بنك ساب متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) للأنشطة التقليدية (7.53)، بانحراف معياري (2.58)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (12.29)، وعام (2013) الأدنى بنسبة (5.14).
- حقق بنك سامبا متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) للأنشطة التقليدية (2.77)، بانحراف معياري (0.58)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (3.61)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (1.86).
- حقق البنك الأهلي متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) للأنشطة التقليدية (9.20)، بانحراف معياري (2.55)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (14.04)، وعام (2014) الأدنى بنسبة (5.39).

- تحليل مخاطر الائتمان للأنشطة البنكية الحديثة :

أ- مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق بالأنشطة بالصيغة الإسلامية للأنشطة البنكية الحديثة :

جدول (5) مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق بالأنشطة بالصيغة

الإسلامية للأنشطة البنكية الحديثة :

البنوك	المتوسط	الانحراف المعياري	الأعلى	الأدنى
بنك الرياض	2.20	0.83	3.69	1.16
بنك الفرنسي	3.98	0.91	5.68	2.63
البنك العربي	3.38	0.50	3.89	2.23
بنك الاستثمار	3.64	1.23	6.17	2.57
البنك الأول	5.52	2.21	9.99	3.27
بنك ساب	2.90	1.74	6.15	1.55
بنك سامبا	3.64	0.87	5.34	2.50
البنك الأهلي	2.56	0.20	2.89	2.21

المصدر الباحثان باستخدام برنامج الإكسل

يتبين من جدول (5) مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق

بالأنشطة بالصيغة الإسلامية للأنشطة البنكية الحديثة كما يلي :

- حقق بنك الرياض متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق بالأنشطة بالصيغة الإسلامية (2.20)، بانحراف معياري (0.83)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (3.69)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (1.16).
- حقق البنك الفرنسي متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق بالأنشطة بالصيغة الإسلامية للأنشطة البنكية الحديثة (3.98)، بانحراف معياري (0.91)، ويعد عام (2018) الأعلى بنسبة (5.68)، وعام (2020) الأدنى بنسبة (2.63).
- حقق بنك العربي متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق بالأنشطة بالصيغة الإسلامية للأنشطة البنكية الحديثة (3.38)، بانحراف معياري (0.50)، ويعد عام (2013) الأعلى بنسبة (3.89)، وعام (2019) الأدنى بنسبة (2.23).
- حقق بنك الاستثمار متوسط مخاطر الائتمان مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق بالأنشطة بالصيغة الإسلامية للأنشطة البنكية الحديثة (3.64)، بانحراف معياري (1.23)، ويعد عام (2019) الأعلى بنسبة (6.17)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (2.57).
- حقق بنك الأول متوسط مخاطر الائتمان مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق بالأنشطة بالصيغة الإسلامية للأنشطة البنكية الحديثة (5.52)، بانحراف معياري (2.21)، ويعد عام (2018) الأعلى بنسبة (9.99)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (3.27).
- حقق بنك ساب متوسط مخاطر الائتمان مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق بالأنشطة بالصيغة الإسلامية للأنشطة البنكية الحديثة (2.90)، بانحراف معياري (1.74)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (6.15)، وعام (2016) الأدنى بنسبة (1.55).
- حقق بنك سامبا متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق بالأنشطة بالصيغة الإسلامية للأنشطة البنكية الحديثة (3.64)، بانحراف معياري (0.87)، ويعد عام (2013) الأعلى بنسبة (5.34)، وعام (2016) الأدنى بنسبة (2.50).

- حقق بنك الأهلي متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق بالأنشطة بالصيغة الإسلامية للأنشطة البنكية الحديثة (2.56)، بانحراف معياري (0.20)، ويعد عام (2018) الأعلى بنسبة (2.89)، وعام (2013) الأدنى بنسبة (2.21).

ب- مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية للأنشطة البنكية الحديثة:

جدول (6) مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية للأنشطة البنكية الحديثة:

البنوك	المتوسط	الانحراف المعياري	الأعلى	الأدنى
بنك الرياض	1.79	0.96	4.22	0.99
بنك الفرنسي	4.21	2.25	6.76	1.53
البنك العربي	5.61	4.06	15.53	2.91
بنك الاستثمار	7.90	4.56	18.11	3.38
البنك الأول	5.29	3.19	10.95	2.41
بنك ساب	3.12	1.43	5.96	1.79
بنك سامبا	3.44	1.18	5.55	1.96
البنك الأهلي	6.94	2.95	11.70	3.30

المصدر الباحثان باستخدام برنامج الإكسل

يتبين من جدول (6) مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية للأنشطة البنكية الحديثة كما يلي:

- حقق بنك الرياض متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية (1.79)، بانحراف معياري (0.96)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (4.22)، وعام (2014) الأدنى بنسبة (0.99).

- حقق البنك الفرنسي متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية (4.21)، بانحراف معياري (2.25)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (6.76)، وعام (2014) الأدنى بنسبة (1.53).

- حقق بنك العربي متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية (5.61)، بانحراف معياري (4.06)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (15.53)، وعام (2013) الأدنى بنسبة (2.91).

- حقق بنك الاستثمار متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية (7.90)، بانحراف معياري (4.56)، ويعد عام (2019) الأعلى بنسبة (18.11)، وعام (2013) الأدنى بنسبة (3.38).
 - حقق بنك الأول متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية (5.29)، بانحراف معياري (3.19)، ويعد عام (2018) الأعلى بنسبة (10.95)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (2.41).
 - حقق بنك ساب متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية (3.12)، بانحراف معياري (1.43)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (5.96)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (1.79).
 - حقق بنك سامبا متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية (3.44)، بانحراف معياري (1.18)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (5.55)، وعام (2015) الأدنى بنسبة (1.96).
 - حقق بنك الأهلي متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية (6.94)، بانحراف معياري (2.95)، ويعد عام (2020) الأعلى بنسبة (11.70)، وعام (2014) الأدنى بنسبة (3.30).
- 3-1-3- النتائج التحليلية:

1- قياس التركيز البنكي خلال فترة الدراسة (2013-2020):

أ- قياس التركيز من خلال التركيز لأكثر ثلاثة بنوك في القطاع البنكي:

تعد أعلى نسبة التركيز البنكي لحجم القروض لإجمالي أكبر ثلاث بنوك القطاع البنكي السعودي بنسبة (50.30%) عام (2020م)، وتعد أدنى نسبة (43.58%) عام (2013م).

وترى الباحثان نسبة التركيز البنكي لحجم القروض لإجمالي أكبر ثلاثة بنوك في القطاع البنكي السعودي من حيث حجم القروض يظهر زيادة بنسبة واحدة إلا في عام (2020) أظهر زيادة عن العام اللي قبله بنسبة (3.48%)، وتركز ما يقرب نصف حجم القروض البنوك السعودية في القطاع البنكي السعودي مما يظهر نسبة عالية من التركيز في حجم القروض وسيطرة عدد قليل من البنوك على القطاع البنكي.

ب- قياس تركيز البنك من خلال مؤشر الحصة السوقية للبنوك العينة :

-الحصة السوقية لبنوك العينة من حيث حجم القروض :

يعد البنك الأهلي الأعلى نسبة للحصة السوقية لحجم القروض من ضمن بنوك العينة خلال فترة الدراسة لعام (2019) بنسبة (21.08%) وأدنى نسبة للحصة السوقية من بين بنوك العينة بنك الاستثمار لعام (2020) بنسبة (3.24%) . وأن أعلى نسبة إجمالي حصص سوقية لحجم القروض لبنوك العينة في عام (2013) بنسبة (74.98%) ، وأن أدنى نسبة لحصص السوقية لبنوك العينة في عام (2020) بنسبة (67.54%) . لذا ترى الباحثتان أن بنوك العينة لديها استراتيجيات في الحفاظ وزيادة حصصها السوقية من حيث حجم القروض دلالة على قدرته التشغيلية لأموال البنك للحفاظ على مواقعها .

2- تحليل الاستقرار المالي

أ- قياس مخاطر الائتمان للأنشطة البنكية التقليدية :

- يعد البنك الأهلي الأعلى بين بنوك العينة من حيث نسبة متوسط مخاطر الائتمان (مؤشر مخصص الانخفاض في قيمة الائتمان) بنسبة (13.7%) ، بانحراف معياري (3.07) .

- ويعد الأدنى نسبة متوسط مخاطر الائتمان (مؤشر مخصص الانخفاض في قيمة الائتمان) بنك الرياض بنسبة (2.83%) ، بانحراف معياري (1.64) .

لذا ترى الباحثتان أن انخفاض المخصص عن المتوسط مؤشر يعكس عدم تحقيق خسائر المحتملة وبالتالي تحقيق الأرباح المتوقعة، في حين يعد زيادة المخصص عن المتوسط يدل على زيادة الخسائر المحتملة وبالتالي عدم تحقيق الأرباح المتوقعة .

- ويعد عام (2020) الأكثر ارتفاعاً لنسبة مخاطر الائتمان (مؤشر المخصص الانخفاض في قيمة الائتمان) لبنوك العينة، ويعد البنك الأهلي الأكثر ارتفاعاً للمخصص بنسبة (20.14) .

لذا ترى الباحثتان أنه يعكس أثر أزمة الوباء العالمي كوفيد-19 من حيث زيادة نسبة المخصصات لتغطية الخسائر المحتملة .

- يعد البنك الأهلي الأعلى من حيث نسبة متوسط مخاطر الائتمان (مؤشر القروض غير العاملة) بنسبة (9.2%) ، بانحراف معياري (2.55) ويعد الأدنى بنك الرياض بنسبة (2.3%) بانحراف معياري (1.05) . لذا ترى الباحثتان أن ارتفاع المخصص عن المتوسط

مؤشر على تقدير عدم تحقيق الايراد من الائتمان. حيث إن زيادة النسبة تعني أن البنك يقوم باقتطاع جزء من أرباحه كمخصصات لتغطية الخسائر مما ينقص من صافي الأرباح.

- ويعد عام (2020) الأكثر ارتفاعا لنسبة مخاطر الائتمان (مخصص القروض غير العاملة) لبنوك العينة ويعد البنك الأهلي الأكثر ارتفاعا للمخصص بنسبة (14.04). لذا ترى الباحثتان أنه يعكس أثر أزمة الوباء العالمي كوفيد-19 من حيث زيادة نسبة المخصصات لتغطية الخسائر.

ب- تحليل المخاطر الائتمان للأنشطة البنكية الحديثة :

أ- يعد البنك الأول الأعلى من حيث نسبة متوسط مخاطر الائتمان (مخصص الانخفاض في القيمة) المتعلق بالأنشطة البنكية بالصيغة الإسلامية بنسبة (5.5%) بانحراف معياري (2.21). ويعد الأدنى بنك الرياض بنسبة (2.2%) بانحراف معياري (0.83). لذا ترى الباحثتان أن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأنشطة ذات الصيغة الإسلامية من القروض والاستثمارات منخفضة المخاطر.

- ويعد عام (2018) الأكثر ارتفاعا لنسبة مخاطر الائتمان (مؤشر المخصص الانخفاض في قيمة) المتعلق بالأنشطة البنكية بالصيغة الإسلامية لبنوك العينة، ويعد البنك الأول الأكثر ارتفاعا للمخصص بنسبة (9.99). لذا ترى الباحثتان أن ارتفاع النسبة لتغطية الخسائر بالرغم من خفض المخاطر المصاحبة لها.

ب- يعد بنك الاستثمار الأعلى من حيث نسبة متوسط مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية) بنسبة (7.9%)، بانحراف معياري (4.56) وتعد الأدنى بنك الرياض بنسبة (1.8%)، بانحراف معياري (0.96). لذا ترى الباحثتان إن ارتفاع النسبة يدل على تقدير عدم تحقيق البنك للإيراد.

- ويعد عام (2020) الأكثر ارتفاعا لنسبة مخاطر الائتمان (مخصص القروض غير العاملة) لبنوك العينة ويعد البنك الاستثمار الأكثر ارتفاعا للمخصص بنسبة (18.11). لذا ترى الباحثتان أنه يعكس أثر أزمة الوباء العالمي كوفيد-19 من حيث زيادة نسبة المخصصات لتغطية الخسائر وعدم تحقيق الإيراد.

3-2 مناقشة التحليلات الإحصائية وتفسيرها:

لاختبار فرضيات الدراسة تم صياغة عدة نماذج قياسية، حيث قامت الباحثتان باستخدام نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وقد اكتسبت نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في الأون الأخير اهتماماً خاصة بالنسبة للدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية. حيث تستخدم عدة نماذج لاختبار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية منها نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية، ولمعرفة النموذج أو المنهجية المناسبة تم الاستعانة باختبار هوسمان.

ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

بعد إجراء اختبار هوسمان يتم تحديد المنهجية المناسبة من خلال قيمة (P-value)،

- فإذا كانت (P-value > 0.05)، يتم اختيار منهجية التأثيرات العشوائية.

- وإذا كانت (P-value < 0.05)، يتم اختيار منهجية التأثيرات الثابتة.

كما تم إجراء اختبارات الاحصاء الوصفي لتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي وإيجاد علاقات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لنماذج الدراسة المختلفة.

3-2-1 توصيف الإحصائي:

تظهر نتائج التحليل الوصفي لتغيرات الدراسة كالتالي:

جدول (7): نتائج التحليل الوصفي لتغيرات الدراسة:

الاحتمالية	Jarque-Bera	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسيط	الوسط	المتغير
0.00	5142.94	0.01	0.95	1.00	0.99	0.99	Y_{1t}
0.00	12.98	4.14	3.24	20.43	8.92	9.31	X_{11t}
0.03	6.82	4.44	1.09	20.14	6.03	7.47	S_{11t}
0.02	7.88	3.34	1.56	14.04	3.46	5.11	S_{21t}
0.00	79.05	1.49	1.16	9.99	3.16	3.44	M_{11t}
0.00	52.43	3.48	0.99	18.11	3.59	4.77	M_{21t}

المصدر الباحثتان باستخدام برنامج SPSS

حيث :

- Y_{it} : يمثل قياس التركيز مؤشر ليرنر اندكس .

الحصص السوقية :

- X_{1it} : الحصة السوقية لحجم القروض

مخاطر الأنشطة التقليدية :

- S_{1It} : مخاطر الائتمان = مخصص الانخفاض في قيمة التمويل ÷ إجمالي التمويل

- S_{2It} : مخاطر الائتمان = القروض غير العاملة ÷ إجمالي الائتمان

مخاطر الأنشطة الحديثة :

- M_{1It} : مخاطر الائتمان للأنشطة بالصيغة الإسلامية = مخصص الانخفاض في

قيمة التمويل ÷ إجمالي التمويل

- M_{2It} : مخاطر الائتمان للأنشطة خارج الميزانية = القروض غير العاملة

÷ إجمالي الأنشطة خارج الميزانية

تشير نتائج الجدول (7) إلى أن الانحراف المعياري في بعض المتغيرات منخفض مما يشير إلى أن البيانات غير متذبذبة بشكل كبير، وبالتالي تشتتها قليل مما يجعلها أكثر مساعدة في عملية تقدير أمثل للنموذج.

المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

3-2-2 تحليل الانحدار واختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز في القطاع البنكي وقوة البنك (بناء على معيار الحصة السوقية لحجم القروض).

لايجاد تأثير المتغير المستقل التركيز باستخدام مؤشر ليرنر اندكس على المتغير التابع للحصص السوقية لحجم القروض).

تم صياغة النموذج القياسي بالصيغة التالية

$$Y_{1it} = \beta_{0(i)} + \beta_1 X_{1,i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \quad (1)$$

حيث أن :

- Y_{it} تمثل المتغير المستقل (يمثل معادلة مؤشر ليرنر اندكس)، للبنك i عند الفترة الزمنية t

- $\beta_{0(i)}$ تمثل قيمة المقطع في المشاهدة i (β_1) تمثل قيمة المعلمات للمتغير التابع.

- ($X1_{it}$) تمثل قيمة المتغير التابع للحصص السوقية والحصة السوقية لحجم القروض $X1$ للبنك i عند الفترة الزمنية t
 ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t . حيث i : تمثل عدد البنوك.
 t : تمثل عدد الفترات الزمنية.
 أ- نتائج اختبار هوسمان:

جدول (8): نتائج اختبار هوسمان للنموذج الأول:

	Chi-Sq. Statistic	الاحتمالية (P-value)
Cross-section random	12.33	0.015

المصدر الباحثان باستخدام برنامج SPSS

أظهرت نتائج اختبار هوسمان أن المنهجية الملائمة لتقدير المعادلة (1) هي منهجية نموذج التأثيرات الثابتة (FE) حيث كانت قيمة $P\text{-value} < 0.05$.
 ب- نتائج تحليل الانحدار الخطي للنموذج الأول باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار الخطي للنموذج الأول باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة:

Variable	coefficient	t-Statistic	prob.
Constant	0.990057	768.8467	0.0000
$X1_{it}$	-0.001692	-1.714086	0.0927
R^2	0.259888		
F	1.596119		
Prob. F	0.128934		
D.W	2.142763		

المصدر الباحثان باستخدام برنامج SPSS

تظهر نتائج تقدير النموذج الأول كما هو مبين في الجدول (9):

• إلى عدم معنوية تأثير مؤشر ليرنراندكس (Y_{it}) على المتغيرات التالية للحصص السوقية:

- عدم معنوية تأثير مؤشر ليرنراندكس على الحصص السوقية لحجم القروض ($X1$)، عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت قيمة الاحتمالية (Prob.) أكبر من 5%، وتمثل القيمة الاحتمالية للحصص السوقية لحجم القروض ($X1$) (0.092)،

- تعد قيمة معامل التحديد (R^2) (0.259) منخفضه وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.
- تشير قيمة اختبار فيشر (F) (1.596) لعدم جودة ومعنوية النموذج حيث كانت قيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F) (0.128) أكبر من 5%.
- تشير قيمة اختبار ديربن واتسن (Durbin-Watson) (D.W) (2.142) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء.
- قبول الفرضية الأولى بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز في القطاع البنكي وقوة البنك (بناء على معيار الحصة السوقية لحجم القروض).

الفرضية الثانية: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز البنكي ومخاطر

الائتمان:

- أ- اختبار المتغير المستقل التركيز باستخدام مؤشر ليرنر اندكس والمتغير التابع بقياس مؤشر مخاطر الائتمان للأنشطة البنكي التقليدية:
- وتم صياغة النموذج القياسي بالصيغة التالية

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \beta_1 S1_{i,t-1} + \beta_2 S2_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \quad (2)$$

حيث أن:

- Y_{it} تمثل المتغير المستقل (يمثل معادلة مؤشر ليرنر اندكس) للبنك i عند الفترة الزمنية t .
- $\beta_{0(i)}$ تمثل قيمة المقطع في المشاهدة i . (β_1, β_2) تمثل قيمة المعلمات للمتغيرات التابعة.
- $(S1_{(it)}, S2_{(it)})$ تمثل قيمة المتغيرات التابعة
- مخاطر الائتمان $S1$ = مخصص الانخفاض في قيمة التمويل ÷ إجمالي التمويل،
- مخاطر الائتمان $S2$ = القروض غير العاملة ÷ إجمالي الائتمان، للبنك i عند الفترة الزمنية t .

- ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t . حيث i : تمثل عدد البنوك
- t : تمثل عدد الفترات الزمنية.

أ- نتائج اختبار هوسمان

جدول (10): نتائج اختبار هوسمان للنموذج الثاني:

الاختبارية (P-value)	Chi-Sq. Statistic	
0.6853	3.936534	Cross-section random

المصدر الباحثان باستخدام برنامج SPSS

أظهرت نتائج اختبار هوسمان أن المنهجية الملائمة لتقدير المعادلة (2) هي منهجية نموذج التأثيرات العشوائية حيث كانت قيمة $P\text{-value} > 0.05$.

ب- نتائج تحليل الانحدار الخطي للنموذج الثالث باستخدام منهجية التأثيرات العشوائية: - جدول (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي للنموذج الثاني باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية:

Variable	coefficient	t-Statistic	prob.
Constant	1.000691	54.99951	0.0000
$S1_{it}$	0.001278	1.843235	0.0707
$S2_{it}$	-0.001763	-2.206828	0.0315
R^2	0.188660		
F	2.131508		
Prob. F	0.064130		
D.W	2.299091		

المصدر الباحثان باستخدام برنامج SPSS

تظهر نتائج تقدير النموذج الثاني كما هو مبين في الجدول (11):

- وجود تأثير معنوي لمؤشر التركيز ليرنر اندكس على المتغيرات التالية:
- وجود تأثير معنوي وموجب ولكنه ضعيف أيضا لمؤشر ليرنر اندكس لمتغير مخاطر الائتمان ($S1$) = مخصص الانخفاض في قيمة التمويل ÷ إجمالي التمويل عند مستوى دلالة 10%، فالقيمة الاحتمالية لمخاطر الائتمان ($S1$)، (0.070).
- وجود تأثير معنوي وسالب ولكنه ضعيف لمتغير مخاطر الائتمان ($S2$) = القروض غير العاملة ÷ إجمالي الائتمان عند مستوى دلالة 5%، فالقيمة الاحتمالية لمخاطر الائتمان ($S2$) (0.0315).
- تعدد قيمة معامل التحديد (R^2) (0.1886) منخفضه وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

- تشير قيمة اختبار فيشر (F) (2.131) معنوية النموذج عند مستوى دلالة 10% حيث كانت قيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F) (0.06) أقل من 10%.
- تشير قيمة اختبار ديرين واتسن (Durbin-Watson) (D.W) (2.299) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

ب- اختبار المتغير المستقل التركيز باستخدام مؤشر ليرنر اندكس على المتغير التابع بقياس مؤشر مخاطر الائتمان للأنشطة البنكية الحديثة:

صيغة النموذج القياسي بالصيغة التالية

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \beta_1 M1_{i,t-1} + \beta_3 M2_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \quad (3)$$

حيث أن:

Y_{it} تمثل المتغير المستقل (يمثل معادلة مؤشر ليرنر اندكس) للبنك i عند الفترة الزمنية t .
 $\beta_{0(i)}$ تمثل قيمة المقطع في المشاهدة i . (β_1, β_2) تمثل قيمة المعلمات للمتغيرات التابعة.
 $(M1_{it}, M2_{it})$ تمثل قيمة المتغيرات التابعة (مخاطر الائتمان للأنشطة بالصيغة الإسلامية $M1 =$ مخصص الانخفاض في قيمة التمويل ÷ إجمالي التمويل ، مخاطر الائتمان للأنشطة خارج الميزانية $M2 =$ القروض غير العاملة ÷ إجمالي الأنشطة خارج الميزانية) للبنك i عند الفترة الزمنية t .
 ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t . حيث i تمثل عدد البنوك، t تمثل عدد الفترات الزمنية.

أ- نتائج اختبار هوسمان

جدول (12): نتائج اختبار هوسمان للنموذج الثالث:

	Chi-Sq. Statistic	الاحتمالية (P-value)
Cross-section random	5.771790	0.3291

المصدر الباحثان باستخدام برنامج SPSS

- أظهرت نتائج اختبار هوسمان أن المنهجية الملائمة لتقدير المعادلة (3) هي منهجية نموذج التأثيرات العشوائية حيث كانت قيمة $P\text{-value} > 0.05$.
- ب- نتائج تحليل الانحدار الخطي للنموذج الثالث باستخدام منهجية التأثيرات العشوائية:

جدول (13): نتائج تحليل الانحدار الخطي للنموذج الرابع باستخدام التأثيرات

العشوائية:

Variable	coefficient	t-Statistic	prob.
Constant	0.804360	15.90930	0.0000
M1 _{it}	-0.000218	-0.488097	0.6274
M2 _{it}	-0.000321	-1.914368	0.0607
R ²	0.111091		
F	1.399721		
Prob. F	0.238496		
D.W	2.293486		

المصدر الباحثان باستخدام برنامج SPSS

تظهر نتائج تقدير النموذج الثالث كما هو مبين في الجدول (13):

- عدم معنوية تأثير مؤشر ليرنراندكس (Y_{it}) على المتغيرات التالية:

- مخاطر الائتمان للأنشطة البنكية من القروض والاستثمارات بالصيغة الإسلامية (M1) = مخصص الانخفاض في قيمة التمويل ÷ إجمالي التمويل، عند مستوى دلالة 5%، قيمة الاحتمالية (Prob.) أكبر من 5% حيث كانت القيمة الاحتمالية لمخاطر الائتمان للأنشطة بالصيغة الإسلامية (M1) = (0.627)،

وجود تأثير معنوي وسالب ولكنه ضعيف على المتغير التالي:

- مخاطر الائتمان للأنشطة خارج الميزانية (M2) = القروض غير العاملة ÷ إجمالي الأنشطة خارج الميزانية، عند مستوى دلالة 10%، فالقيمة الاحتمالية لمخاطر الائتمان للأنشطة خارج الميزانية (M2) = (0.060).

- تعدد قيمة معامل التحديد (R^2) (0.111) منخفضه وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

- تشير قيمة اختبار فيشر (F) (1.399) لعدم معنوية النموذج عند مستوى دلالة 5% حيث كانت قيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F) (0.238) أكبر من 5%.

- تشير قيمة اختبار ديربن واتسن (Durbin-Watson) (D.W) (2.293) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

قبول الفرضية الثانية بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز البنكي

في القطاع البنكي ومخاطر الائتمان.

3-2-3- النتائج الاحصائية :

- 1- عدم معنوية تأثير مؤشر ليرنر اندكس على الحصص السوقية لحجم القروض (X_1)، عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت قيمة الاحتمالية (Prob.) أكبر من 5%، وتمثل القيمة الاحتمالية للحصص السوقية لحجم القروض (X_1) (0.092)،
- 2- نتائج قياس المتغير المستقل باستخدام مؤشر ليرنر اندكس وبين المتغير التابع المخاطر الائتمان للأنشطة البنكية التقليدية :

أ- توجد علاقة طردية بين مؤشر ليرنر اندكس وبين مخاطر الائتمان (مؤشر مخصص الانخفاض في القيمة)، حيث إن زيادة مؤشر ليرنر اندكس بمعدل (0.00127) وحدة يؤدي إلى زيادة حجم مخاطر الائتمان (مؤشر مخصص الانخفاض في القيمة) بمعدل وحدة واحدة.

ب- توجد علاقة عكسية بين مؤشر ليرنر اندكس وبين مخاطر الائتمان (مؤشر القروض غير العاملة). حيث أن انخفاض مؤشر ليرنر اندكس بمعدل (0.00176) وحدة يؤدي إلى زيادة حجم هذا المتغير بمعدل وحدة واحدة.

- 3- نتائج قياس المتغير المستقل باستخدام مؤشر ليرنر اندكس وبين المتغير التابع المخاطر الائتمان للأنشطة البنكية الحديثة :

أ- توجد علاقة عكسية بين مؤشر ليرنر اندكس وبين مخاطر الائتمان للأنشطة خارج الميزانية، حيث إن انخفاض مؤشر ليرنر اندكس بمعدل (0.00032) وحدة يؤدي إلى زيادة حجم مخاطر الائتمان للأنشطة خارج الميزانية بمعدل وحدة واحدة.

3-3 النتائج الدراسة والتوصيات :

3-3-1- نتائج الدراسة :

- 1- تشير النتائج التحليلية إلى تركيز بنكي عالي لاجتماع الدراسة البنوك السعودية في القطاع البنكي السعودي من حيث حجم القروض، خلال فترة الدراسة عام (2013-2020) يظهر التركيز البنكي لأكثر ثلاثة بنوك في مجتمع الدراسة فيما يعادل 50% من إجمالي مجتمع الدراسة البنوك السعودية تضمنت منها بنوك من عينة الدراسة مثل (البنك الأهلي، بنك سامبا، بنك الرياض، بنك ساب) وبنك واحد من مجتمع الدراسة البنوك السعودية مثل (مصرف الراجحي). واتفقت مع دراسة

(الرقبيات، 2015) طبقت على البنوك التجارية في الأردن، من حيث التركيز البنكي العالي، واختلفت مع ودراسة (Acikalin, et al, 2015) طبقت في تركيا حيث انخفاض التركيز لحجم الموجودات وحجم الودائع وحجم القروض يعود للتنافسية البنوك في القطاع البنكي التركي. واختلفت مع دراسة (صقور، 2019) طبقت على البنوك التجارية في الأردن، بأن انخفاض نسب التركيز يعود على قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية.

لذا ترى الباحثان أن التركيز البنكي لأكثر ثلاثة بنوك لمجتمع الدراسة البنوك السعودية في القطاع البنكي السعودي تضمنت عدد أكبر للبنوك التقليدية مما يشير إلى سيطرتها على التركيز السوقي في القطاع البنكي السعودي وقدرتها على التأثير على الخدمات المقدمة في السوق.

2- تشير النتائج التحليلية لقياس قوة البنك من خلال مؤشر الحصة السوقية لحجم القروض لبنوك العينة إلى ارتفاع الحصة السوقية للقروض ما يعادل متوسط (71.5%) من إجمالي القطاع البنكي، واتفقت مع دراسة (الرقبيات، 2015) التي طبقت على البنوك التجارية في الأردن، ودراسة (بوخلالة وآخرون، 2016) وطبقت على قطاع البنوك في الجزائر. بارتفاع الحصة السوقية لحجم القروض لسبب التوسع في منح القروض، ودراسة (Cuestas, et al, 2019) والتي طبقت على (40) بنك تجاري في دول البلطيق، التي أشارت بأن ارتفاع الحصة السوقية لا يرتبط بالضرورة بانخفاض المنافسة بين البنوك وإنما لعوامل أخرى مثل بتوجه البنوك لمخاطر أكثر. لذا ترى الباحثان أن ممارسة البنوك التجارية لقوتها السوقية يتبين في قدرة بنوك العينة على التوسع في منح القروض وزيادة حصصها السوقية ويعكس أيضاً سيطرتها وتوجهها للمخاطرة.

3- عدم معنوية تأثير مؤشر ليرنراندكس على الحصة السوقية لحجم القروض. وتتفق مع دراسة (بوخلالة، 2016) ومع دراسة (Cuestas, et al, 2019) (طبقت على (40) بنك تجاري في دول البلطيق، إلى أن عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع الحصة السوقية للقروض.

وترى الباحثان أن مؤشر الحصة السوقية لم يتأثر بعامل التركيز البنكي إنما بعوامل أخرى مثل التوجه للمخاطرة.

4- معنوية تأثير مؤشر التركيز ليرنر اندكس بين البنوك التجارية على مخاطر الائتمان للأنشطة البنكية التقليدية والحديثة :

أ- وجود تأثير معنوي وسالب لكن بدرجة ضعيفة لمؤشر ليرنر اندكس على مخاطر الائتمان (مؤشر القروض غير العاملة)، للأنشطة البنكية التقليدية. ووجود تأثير معنوي وسالب لكن ضعيف لتأثير مؤشر ليرنر اندكس على مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة) المتعلقة بالأنشطة خارج الميزانية للأنشطة البنكية الحديثة. واتفقت مع دراسة (حسيني وآخرون، 2021) طبقت على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة (1996-2017)، واتفقت مع دراسة (Alyousfi, et al, 2020) طبقت على دول الخليج العربي للفترة (1998-2016) بتأثير سالب لمؤشر ليرنر اندكس على مخاطر الائتمان (مؤشر القروض غير العاملة)، ودراسة (Cuestas, et al, 2019) طبقت على (40) بنك تجاري في دول البلطيق، بتأثير سالب لمؤشر ليرنر اندكس على مخاطر الائتمان. واختلفت مع دراسة (Aldomy, et al, 2020) التي طبقت على البنوك التجارية في الأردن وبينت علاقة موجبة للتركز مع مخاطر الائتمان للقروض غير العاملة، وبالتالي يؤيد نظرية التركيز وعدم الاستقرار المالي.

وترى الباحثان أن زيادة مخاطر الائتمان (مؤشر القروض غير العاملة) تزيد درجة المخاطر مما يدفع البنك لاستقطاع المخصص من صافي أرباح البنك. وأن نتائج الدراسة الحالية بينت العلاقة السالبة بين التركيز البنكي والاستقرار المالي يؤيد نظرية التركيز والاستقرار المالي.

ب- وجود تأثير معنوي وموجب لكن ضعيف لدرجة التركيز لمؤشر ليرنر اندكس لمخاطر الائتمان (مؤشر مخصص الانخفاض في قيمة الائتمان).

وافقت النتائج مع دراسة (Ghenimi et al, 2017) التي طبقت على دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط بأن مخاطر الائتمان تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي. وترى الباحثان مخاطر الائتمان (مؤشر مخصص الانخفاض في القيمة) حيث تزيد درجة المخاطر وقد يفسر زيادة المخاطر الائتمان بسبب ارتفاع القروض الممنوحة تكون كبيرة مما ينعكس على زيادة الخسائر المحتملة وبالتالي عدم تحقيق الأرباح المتوقعة.

ج-عدم معنوية تأثير مؤشر ليرنر اندكس بين البنوك على المخاطر الائتمان (مؤشر مخصص الانخفاض في قيمة الائتمان) للأنشطة بالصيغة الإسلامية للأنشطة البنكية الحديثة.

6-قبول الفرض الرئيسي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز البنكي في القطاع البنكي والاستقرار المالي.

3-3-2-التوصيات:

- نوصي البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لخفض التركيز البنكي في القطاع.
- نوصي البنوك بتجنب زيادة مخاطر الائتمان لما لها من تأثير على الاستقرار المالي في القطاع البنكي.
- نوصي البنوك لتحقيق الاستقرار المالي المنشود بإعداد قياسات الإنذار المبكر للتنبؤ بالاستقرار المالي لاحتواء التعثر المالي لمنع حدوث اختلالات يفرض على البنوك مواجهتها، لأن عدم الاستقرار المالي يؤدي إلى تغيرات غير متوقعة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الرقيبات غازي عبد المجيد. (2015). محددات تنافسية وربحية البنوك التجارية الأردنية. *المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية*، 35(1)، عدد الصفحات: 307-334.
- النواس، رنا جهاد حسن. (2018). هيكل السوق والتنافسية وأثرها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية. *مجلة الإدارة القيادية الإسلامية - الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي*، 3(2)، عدد الصفحات: 101-127.
- الباز، ماجد مصطفى علي. (2019). إطار محاسبي تحليلي للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطرة المالية وأثرها على الميزة التنافسية البنكية: مؤشر مقترح وأدلة من البيئة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية، جامعة طنطا*، (1)، عدد الصفحات: 446-490.
- العلي، أحمد برهمي. (2018). *المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية البنك المركزي العراقي*. دائرة الأبحاث والدراسات.
- ابن دين، آمال، ومطاي، عبد القادر. (2019). تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي: دراسة تطبيقية حالة الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 12(2)، عدد الصفحات: 90-105.
- بو خلافة، سهام. (2016). تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر. *مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة*، (16)، عدد الصفحات: 43-49.
- توفيق، هوازن تحسين (2015). قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006-2010. *مجلة جامعة زاخو، المجلد 3 العدد 2*.
- حسيني، إسحاق. فرحي، منى (2021). أثر التركيز على الاستقرار المالي دراسة تطبيقية على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*. المجلد 5 العدد 1.

حمدان، علام موسى، وعناسوه، محمد سلامة. (2014). هيكل السوق البنكية وأداء البنوك في البحرين والكويت: دراسة مقارنة. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، جامعة الكويت 40 (152)، عدد الصفحات: 329-377.

سليمان، أسماء سليمان عبد الحميد (2020). قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية: دراسة مقارنة. JCES المجلد الحادي عشر، العدد الرابع.

دردور، أسماء. خوالدي، سليمة (2020). قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-SCOR للفترة 2008-2018. REVUE ECONOMIQUE ET DE MANAGEMENT مجلد 19 عدد 2.

شنيت، رقية، وعلي، حسام عباس. (2018). الدخل من غير فائدة وتأثيره على أرباح القطاع المصرفي العراقي: دراسة مقارنة. عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018، عدد الصفحات: 1-24.

صقور، سميرة. (2019) أثر حجم البنك وتركز السوق على تقلبات الأرباح في البنوك التجارية الأردنية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة آل البيت.

عبد الغاني، بن علي (2016). الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية. أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي. جامعة الجزائر.

عناسوة، محمد، علام، حمدان، وبهاء، عواد. (2012). العلاقة بين هيكل السوق وربحية المصارف السعودية. *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية*، جامعة العلوم التطبيقية 14 (2)، عدد الصفحات: 329-377.

محبوب، مراد. (2015). استخدام التكنولوجيا الحديثة في البنوك الجزائرية بين متطلبات المنافسة ومشاكل التطبيق. *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، 15 (2)، عدد الصفحات: 429-442.

مفتاح، حسن. (2018) أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية: دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة محمد خيضر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Acikalin, S.I ,Sakinc.(2015).Assessing Competition with the Panzar-Rosse Model in the Turkish Banking Sector. *Journal of Economics Bibliography*, 2 (1).
- ALDOMY,R.,THIM,C., LAN, N., NORHSHIM,M.(2020)BANK CONCENTRATION AND FINANCIAL RISK IN JORDAN.MONTENEGRIN JOURNAL OF ECONOMICA,VOL16,No.3.
- Alyousfiai, f. & Md-Rus, R.(2020).The impact of bank competition and concerntration on bank risk taking behaviour and stability: Evidence fromGCC countries. *Journal North American Journal of economics and finance* DOI:10.1016/j.najef.2018.10.015.
- Amidu, M .,& Coffie, W .(2019). The effects of market power on stability: do diversification and earnings strategy matter. *Journal Finance and Accounting*, 9 (4).
- CIFTER, A (2015).BANK CONCERNTRATION AND NON-PERFORMING LOANS IN CENTRAL AND EASTERN EUROPEAN COUNTRIES. *JOURNAL OF BUSINESS ECONOMIC AND MANGMENT*,16.Doi:10.3846/16111699.2012.720590.
- Cuestas, J., Lucotte, Y.,& Reigl, N .(2019) .Banknig sector concentration, competition and financial stability. *Post-communist Economics*, 32 issue. Doi. Org/10.1080/14631377.2019.1640981.
- DELTUVAITE,V(2010).THE CONCERNTRATION- STABILITY RELATIONSHIP IN BANKING SYSTEMS: AN EMPIRICAL RESEARCH. *EKONOMIKA IR VADYBA*15.
- FIOREDLISI, F., MARE,D.S(2014).COMPETITION AND FINANCIAL STABILITY IN EUROPEAN COOPERATIVE BANKS. *JOURNAL OF INTERNATIONAL MONEY AND FINANCE* 45.
- FU,X.M, LIN, Y.R,MOLYNEUX,P,(2014).BANK COMPETITION AND FINANCIAL STABILITY IN ASIA PACIFIC.J.BANK. FINANC38.
- GHENIMI, A., CHAIBI,H., OMRI,M.(2017).THE EFFECTS OF LIQUIDITY RISK AND CREDIT RISK ON BANK STABILITY: EVIDENCE FROM THE MENA REGION. *BORSA ISTANBUL REVIEW* 17-4DOI:10.1016/J.BIR.2017.05.002.

- KASMAN,S., KASMAN, A (2015).BANK COMPETITION, CONCERNTRATION AND FINANCIAL STABILITY IN TURKISH BANKING INDUSTRY. *ECONOMIC SYSTEMS*,39.Doi:10.1016/J.ECOSYS.2014.12.003.
- KIM. J., PARK, H (2020). TRANSITION TOWARD GREEN BANKING: ROLE OF FINANCIAL REGULATORS AND FINANCIAL INSTITUTIONS.*ASIAN JOURNAL OF SUSTAINABILITY AND SOCIAL RESPONSIBILITY*.DOI:10.1186/s41180-20-00034-3
- KARIM. D., LIADZE. I. ,BARRELL, R. DAVIS,E PHILIP(2013). OFF-BALANCE SHEET EXPOSURES AND BANKING CRISES IN OECD COUNTRIES. *JOURNAL OF FINANCIAL STABILITY*.DOI.ORG/10.1016/J.JFS.2012.07.001.
- LI,S(2019).BANKING SECTOR REFORM, COMPETITION, AND BANK STABILITY: AN EMPIRICAL ANALYSIS OF TRANSITION COUNTRIES. *EMERGING MARKETS FINANCE AND TRADE*, VOL 55.
- PEREIRA,J., OWEN,A (2018).BANK CONCENTRATION IN THE BANKING SECTOR AND FINANCIAL INCLUSION. *REVIEW OF DEVELOPMENT FINANCE* ,N8.
- Raei, R., Farhangzadeh, B., Safizadeh, M., & Raei, F .(2016).Study of the Relationship between Credit Diversification Strategy and Bank's Credit Risk and Return: Evidence from Tehran Stock Exchange .*Procedia Economics and Finance*, 63. DOI:10.1016/S2212-5671(16)30016-8.